اقتصاد

وزير العمل لـ«الوطن»:

لم تسجل أي حالة وفاة للمتقاعدين في الرقة منذ ٣ سنوات!!

ملف معاشات المتقاعدين في الرقة إلى الرقابة والتفتيش

محمد راكان مصطفى

كشف وزير العمل الدكتور خلف العبد الله لـ«الوطن» عن إحالة ملف معاشات المتقاعدين في محافظة الرقة إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، مؤكداً أن الوزارة وبدافع الوقوف على صحة الوكالات التي يتم صرف معاشات المتقاعدين في محافظة الرقة بموجبها من مديرية التأمينات في محافظة دمشق أن هذه الوكالات تم تنظيمها من أصحاب العلاقة الموجودين في محافظة الرقة إلى أشخاص موجودين في محافظة دمشق بسبب صعوبة وارتفاع تكلفة التنقلات من الرقة إلى دمشق.

وبين الوزير أنه تمت إحالة جميع معاشات المتقاعدين في محافظة الرقة من مديرية تأمينات دمشق إلى المؤسسة العامة للبريد بحيث يتم صرفها عن طريقها بعد التأكد من صحة الوكالات من البريد وبحضور أصحاب العلاقة بهدف حماية مستحقات المتقاعدين في محافظة الرقة من التلاعب والسرقة.

وأوضح أن الموضوع تمت إحالته بموجب مذكرة من الرقابة الداخلية في وزارة العمل إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش التي بدورها قامت بتشكيل بعثة للتحقيق في صحة الوكالات التي يتم صرف رواتب المتقاعدين في محافظة الرقة على أساسها، والتي ما زالت أعمالها مستمرة حتى الآن.

وشدد الوزير على أنه سوف تتم محاسبة أي متورط تثبت إدانته بموجب نتائج بعثة التحقيق أياً كان.

وبين مسؤول حكومي لـ«الوطن» أنه لم يتم تجديد أي توصيف أو تعديل على بيانات المتقاعدين في محافظ الرقة منذ عام ٢٠١٣ وحتى تاريخه والتي تتم بموجب بيان عائلي يتم تقديمه من المتقاعد سنوياً بهدف الوقوف على الواقعات التي تصيب عائلة المتقاعد.

وأضاف المسؤول أن ما أثار الشكوك لدى التأمينات الاجتماعية أنه منذ ثلاث سنوات وحتى الآن ورغم الظرف الأمني الذي تمر به محافظة الرقة لم يتم تسجيل أي حالة وفاة أو أي عملية ارتجاع لأي معاش من المعاشات التي يتم صرفها بموجب وكالات منظمة من أصحاب العلاقة إلى وسطاء يتقاضون مبلغاً محدداً مقابل إيصال هذه المبالغ إلى مستحقيها في محافظة الرقة، ما أدى إلى اتخاذ الإجراءات من الوزارة بإحالة الملف إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وخصوصاً أنه لم يتسن للجهات المعنية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التأكد من صحة هذه الوكالات التي تم تنظيمها في محافظة أخرى.

وبين المصدر أنه وبهدف ضمان وصول هذه المعاشات إلى مستحقيها في محافظة الرقة تم وضع عدة حلول من اللجنة المشكلة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منها أن يقوم صاحب العلاقة بتنظيم بطاقة صراف آلي تقوم المؤسسة بإحالة راتبه التقاعدي إلى حسابها، أو بموجب وكالة تنظم في محافظة دمشق وبحضور صاحب العلاقة للتثبت من وجوده وبقائه على قيد الحياة، أو أن يقوم المتقاعد بمراجعة البريد كل ثلاثة أشهر ليقبض رواتبه مرة واحدة حيث أنه وفقاً لقوانين المؤسسة فبعد عدم استلام ثلاثة رواتب يتم إيقاف صرف الراتب لمستحقه.

مؤكداً استمرار التحقيق من قبل الجهات الوصائية والبعثة المشكلة من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش مع الترقب لنتائج هذه التحقيقات في كشف خفايا من الممكن أن تشكل مفاجآت كبيرة.

٤ ملايين م٣ من الغاز خسرتها يومياً محطات توليد الكهرباء في المنطقة الجنوبية بسبب أعمال التخريب

مؤسسة التوليد تعيد تشغيل نحو ٦٠٪ من المولدات على الفيول

عبد الهادي شباط

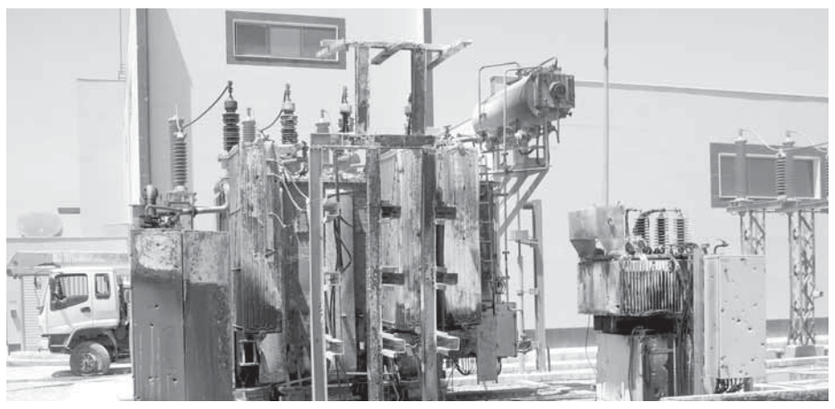

كشف مدير عام مؤسسة التوليد في وزارة الكهرباء الدكتور محمد العبد الله لـ«الوطن» أن أعمال التخريب التي طالت أنابيب نقل الغاز المغذية لمحطات توليد الطاقة الكهربائية في المنطقة الجنوبية خلال اليومين الأخيرين تسببت بحرمان وصول نحو ٤ ملايين م٣ من الغاز يومياً لهذه المحطات وهو الأمر الذي تسبب بانخفاض كميات الطاقة المولدة وزيادة ساعات التقنين.

وحول الإجراءات المتخذة للحد من تأثير انقطاع وصول الغاز إلى محطات التوليد بين العبد الله أن المؤسسة قامت بتأمين مادة الفيول لتشغيل المحطات التي توقفت وأن نسبة التعويض وإعادة تشغيل المحطات بلغت نحو ٦٠٪ عما كانت عليه قبل تخريب أنابيب نقل الغاز المغذية لهذه المحطات.

وحول الزمن الذي تستغرقه أعمال الصيانة والإصلاح الجارية لخطوط نقل الغاز وعودة التيار الكهربائي كما كان عليه أفاد أن هذه الورشات تتبع لوزارة النفط وأن بعض المعلومات الأولية التي تصدر عن هذه الورشات تشير إلى أنه يمكن إنجاز الإصلاح خلال اليومين المقبلين.

وفي سياق متصل بين مدير عام مؤسسة التوزيع في الوزارة المهندس مصطفى شيخاني أن العديد من الفعاليات الاقتصادية والتجارية والخدمية باتت تربط موضوع انخفاض أدائها وقلة خدماتها بانقطاع التيار الكهربائي، علماً أن واقع التغذية الكهربائية لم يعد خافياً على أحد وهو مقترن بمدى توفر الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء والتي تتمتع معظمها بجهوزية عالية، وأنه بدلاً من تموضع هذه الجهات والفعاليات خلف ذلك يجب على هذه المؤسسات والفعاليات العمل على تأمين وسائل تغذية بديلة خلال فترات التقنين وانقطاع التيار الكهربائي مبيناً أن كل المعامل الصناعية والمنشآت التجارية لديها مجموعات توليد احتياطية قادرة على تشغيلها خلال فترات انقطاع التغذية الكهربائية من الشبكة العامة وأنه لا بد لكل الجهات العاملة في مجال المرافق الخدمية تأمين بدائل للتغذية الكهربائية في حال انقطاعها، مستشهداً بأن العديد من كوات الجباية التابعة لوزارة الكهرباء لا تتوقف عن تقديم خدماتها لدى ساعات التقنين أو انقطاع التيار الكهربائي لأسباب مختلفة عبر تأمين البدائل لاستمرار عملها سواء من بدائل من خلال الطاقة الشمسية أو من خلال مجموعات توليد احتياطية وهو ما يجب اتباعه من مختلف الجهات العامة لأن الظروف التي يمر بها البلد ظروف استثنائية.

ومن الجدير ذكره أن وزارة الكهرباء كانت قد وعدت بتحسن واقع التغذية الكهربائية خلال شهر رمضان لمختلف المحافظات وخاصة خلال فترات الإفطار والسحور إلا أن ما تعرضت له أنابيب نقل الغاز خلال اليومين الأخيرين في المنطقة الجنوبية حدّ من إمكانية الاستمرار في إعادة جدولة برامج التقنين المطبقة.

اتحاد غرف الصناعة يطالب وزارة المالية بالانتقال من ثقافة الجباية إلى ثقافة الرعاية ويدعو إلى خفض الفوائد على القروض

الوطن

قدم اتحاد غرف الصناعة مجموعة من التوصيات المقترحات إلى وزارة المالية تتعلق بالسياسة الضريبية وتمويل المشاريع الصناعية حيث طالب من خلال هذه التوصيات بضرورة الانتقال من ثقافة الجباية إلى ثقافة ونهج الرعاية في مختلف مفاصل العمل الضريبي والاعتماد على نظم ضريبية مؤتمتة تقلل من الروتين والبيروقراطية والفساد وتساعد الدولة في الحصول على الأرقام اللازمة لتقييم الاقتصاد ورسم الخطط الاقتصادية والابتعاد عن التكليف الافتراضي والاعتماد على البيان الضريبي المقدم من المكلف لتعزيز الثقة بين المكلف ومراقب الدخل وإجراء التدقيق اللازم باعتماد أسلوب العينة العشوائية أو على البيانات التي يشك في صحتها بشكل قاطع ووضع آلية جديدة للسلف المدفوعة في الجمارك والتي نتج عنها إرباك شديد للمكلف بسبب صدور التكليف النهائي وعدم وصول هذه السلف إلى الدوائر المالية ما أدى إلى دفع الضريبة مرة ثانية لحين وصول إشعارات الدفع.

ودعا اتحاد الغرف من جانب آخر إلى طرح جملة من المحفزات الضريبية حسب التزام المكلفين حجم ضرائبهم وتطبيقهم الكامل لمعايير المحاسبة الدولية والقبول بالمصاريف الموثقة المصروفة على الخدمات التعليمية والاجتماعية والتي لها انعكاس مباشر على المجتمع وصياغة حزمة من المحفزات الضريبية لتشجيع قطاع الأعمال على الاستثمار في المؤسسات التعليمية والتربوية كبناء المدارس والجامعات وتجهيز المخابر والمعدات وطرح المنح التعليمية والمساهمة في رفد البحث العلمي وإعطاء إعفاءات ضريبية محددة خلال فترة التأسيس والانطلاق لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ التأسيس وتشجيع تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة تطرح أسهمها للاكتتاب ودون فرض أي رسوم على فرق التقييم للمساعدة على انخراط كل شرائح المجتمع في الاقتصاد الوطني وإعادة النظر في القانون رقم ٢٤ الذي جرى عليه العديد من التعديلات وإصدار قانون جديد يلغي الغموض الذي يكتنف هذا القانون.

وعلى صعيد تمويل المشاريع الصناعية دعا الاتحاد إلى تشجيع المصارف العامة والخاصة على التمويل بالاستثمار في مشاريع صناعية بدلا من التمويل الاستهلاكي وإعادة النظر في نسب الفوائد المفروضة من المصارف العامة التي تحدد معدل الفائدة ومن ثم تتبعها المصارف الخاصة التي فتح لها كنز في سورية من خلال معدلات فوائد لا يمكن أن يحصلوا عليها في بلدان أخرى مع مخاطر ائتمانية تكاد تكون معدومة بالمقارنة مع دول الجوار.

وطالب من جهة أخرى بإلغاء رسوم الرهن وفك الرهن عند تقديم عقارات ضمان للحصول على تسهيلات مصرفية وإعادة النظر بالمرابح التي تتقاضاها المصارف الإسلامية والتي تعتبر مرتفعة جداً بالمقارنة مع المصارف التقليدية وتطبيق نظم الاقتراض الاختصاصية التي تعتمد على السمعة التجارية والميزانيات المقدمة من المتعامل وعلى الموجودات وعدم اللجوء إلى الضمانات العقارية فقط والتي تعوق ضخ الأموال في الاستثمار نظرا إلى طبيعة العقارات في سورية.

ما عدد السوريين الذين يستخدمون النقل العام؟!

علي محمود سليمان

كشف مدير الإحصاء الاقتصادي في المكتب المركزي للإحصاء شامل بدران أن الأعمال الميدانية للمسح المتعلق بنقل الركاب والحمولات بالسيارات العامة، قد انتهت، وبدأت أعمال التدقيق الأولي في المحافظات ثم إرسال الاستمارات إلى المكتب المركزي للإحصاء للبدء بمرحلة معالجة البيانات.

موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هذا المسح يشمل قطاع النقل العمومي بما فيه من سيارات الشحن والتكاسي العمومي والباصات والميكرو باصات والصهاريج وسيارات البيك آب والسيارات السياحية، وتم في المحافظات كافة عدا الرقة وإدلب ودير الزور نتيجة الظروف الأمنية فيها، حيث إن المكتب يحرص على سلامة الباحثين، مضيفاً: إن المسح يندرج ضمن الخطة السنوية لمسح نقل الركاب والحمولات بالسيارات العامة، علماً أن هذا المسح لم ينفذ منذ ثلاث سنوات، ونظراً لأهمية قطاع النقل في السيارات التي تعمل بالأجرة، حيث يعتبر من القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الناتج المحلي.

مشيراً إلى أن المسح سيوفر بيانات عن العاملين في هذا القطاع والإيرادات المتحصلة من عمل هذه السيارات سواء كانت لنقل الركاب أم البضائع أم المحروقات، ومعرفة مستلزمات الإنتاج التي تساهم في رفد الحسابات القومية بمؤشرات مهمة وأساسية عن هذا القطاع، بهدف معرفة البيانات التفصيلية عن السيارات المبحوثة مثل قيمة السيارة الحالية وتاريخ صنعها ومتوسط المسافة المقطوعة يومياً، إضافة إلى نوع الوقود المستخدم ونوعية البضائع المنقولة، إضافة إلى معرفة أعداد العاملين ونوع عملهم، ومجمل الرواتب والأجور والتعويضات النقدية التي يتقاضونها، ومستلزمات الإنتاج المستهلكة من وقود ومحروقات وزيوت وشحوم، ومعرفة مجمل الضرائب والرسوم المترتبة على هذه السيارات، بحيث يساهم المسح في تقدير الإنتاج والناتج الصافي وفائض التشغيل.

ولفت بدران إلى أن بيانات الاستمارات تشمل شحن البضائع الزراعية والكهربائية والمواد الغذائية والكيميائية والرمال ومواد أخرى والتي ممكن أن تحتوي على المفروشات فإن كانت ظاهرة نقل المفروشات كبيرة تضاف إلى حقول المسح مع ترميز خاص بها، مبيناً بأن المسح تم في مراكز المدن وبشكل أساس في محطات الوقود الموجودة فيها وفي المناطق الآمنة، حيث إن أغلبية سيارات النقل العمومي سواء للركاب أم للشحن ستدخل المحطات لتعبئة الوقود، ما يؤمن فترة مناسبة للباحث للحصول على أجوبة الاستمارة من السائق خلال فترة انتظار تعبئة الوقود.

وأما عن القطاع الحكومي سواء صناعي أم زراعي أم سياحي أم قطاع نقل، فتكون له بيانات مستقلة يتم تزويد مكتب الإحصاء بها، ويتم فصلها بالنتائج النهاية ما بين القطاع الحكومي والقطاع العمومي الخاص، موضحاً بأن المسح تم بالتعاون مع وزارة النقل.

وأكد مدير الإحصاء الاقتصادي أن نتائج المسح يمكن أن تخدم القطاعات كافة التي يتم تخديمها من قطاع النقل العمومي ويمكن لنتائج المسح أن تلعب دوراً في وضع آليات التسعير سواء للشحن أم لأجور الركاب، والاستفادة من نتائج المسح مرتبط بالجهة التي تتعامل معه وكيفية التعامل مع البيانات، حيث إنه يوفر قاعدة المعلومات الأساسية، ومن الممكن أن إجراء مسوح متممة من الجهة التي تتعامل مع النتائج.

وزير المالية: رواتب وأجور العاملين والمتقاعدين في درعا حولت بشكل اعتيادي

أكد وزير المالية الدكتور إسماعيل اسماعيل في تصريح لـ(سانا): «أنه لا صحة لما تناقلته بعض المواقع الإلكترونية حول امتناع الوزارة عن صرف رواتب العاملين بالدولة في محافظة درعا» مبيناً أنه تم تحويل رواتب وأجور العاملين والمتقاعدين بشكل اعتيادي.

وأوضح المدير العام للمصرف التجاري السوري فراس سلمان أنه تم تحويل كتلة الرواتب والأجور للعاملين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين في محافظة درعا منذ ١٥ الشهر الماضي للعسكريين وفي ٢٠ منه للمتقاعدين المدنيين.

وعن الموظفين القائمين على رأس عملهم الموطنين رواتبهم في المصرف ذكر سلمان أنه تم إيداعها في صرافات المصرف التجاري منذ ٢٥ وحتى ٣٠ حزيران الماضي لافتاً إلى «إجراء ٥٨٤ حركة على أحد صرافات درعا بقيمة ٩,٦٠٠ ملايين منذ بداية الشهر الجاري حتى اليوم».

وتحال رواتب الموظفين من المؤسسات التابعة لهم إلى حساباتهم في الصرافات للموظفين الموطنين رواتبهم وإلى المحاسبين في المؤسسات التي لم توطن رواتبها في الصرافات بعد.

إعفاء ٤٠ مخترعاً من رسوم تسجيل الاشتراك بمعرض الباسل

الوطن

أوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفية أمس خلال اجتماع اللجنة التحضيرية لمعرض الباسل والمسابقة الوطنية للإبداع والاختراع أن الوزارة تسعى إلى توفير جميع الاحتياجات اللازمة للمخترعين وأنه تم منح كل التسهيلات التي من شأنها تشجيع المبدعين والمخترعين حيث تم ضمن حملة «عيشها غير» إعفاء نحو ٤٠ مخترعاً من رسوم تسجيل الاشتراك.

كما بيّن أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية قررت تقديم ميدالية لأفضل اختراع ودرع تذكارية لأفضل مشاركة من طلبة المدارس إضافة إلى تقديم ميدالية ذهبية لأفضل اختراع من الاتحاد الدولي للمخترعين وأنه سيشارك في المعرض مخترعون من عدة دول أهمها إيران ومصر والعراق ولبنان والأردن.

وأكد صفية أن الوزارة تعمل على التعاون والتنسيق مع العديد من الوزارات والهيئات والاتحادات لخلق البيئة المناسبة لبناء اقتصاد وطني قوي يعتمد على المعرفة التي يتم توفيرها لكل القطاعات التي تسهم في توليد اختراعات تعود بالنفع على الدولة والمجتمع وتسهم في إعادة إعمار سورية.

ومن جانبه أفاد مدير حماية الملكية التجارية في الوزارة المهندس عماد عزيز أن المديرية مستمرة في متابعة الإجراءات والتحضيرات التي من شأنها إنجاح المعرض والمسابقة الوطنية التخصصية وأن العديد من ثمار التعاون والتنسيق مع الجهات المختلفة في القطاع العام بدأ يظهر حيث ساهم اتحاد غرف التجارة السورية وشركة سيريتل بشكل إيجابي في تقديم الدعم لإقامة المعرض.

أعضاء مجلس الشعب يطالبون بحماية الآثار والتشدد بأسعار المنشات السياحية

الوطن

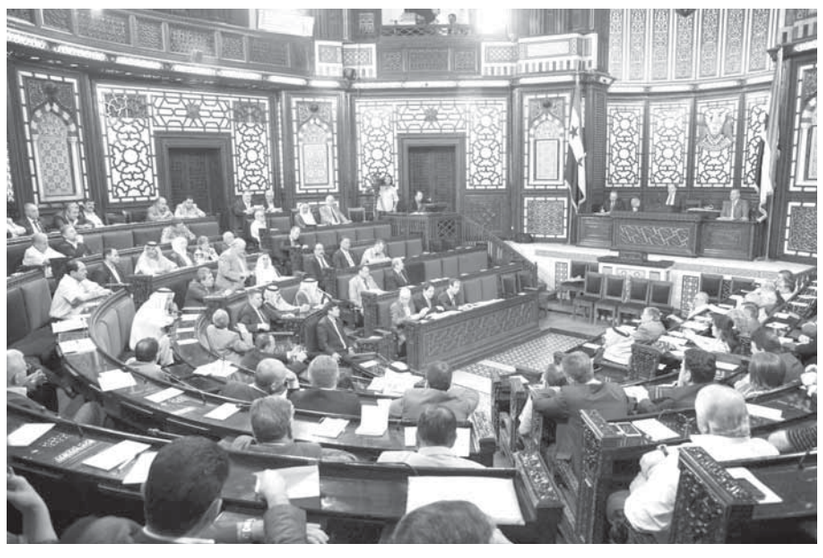

وجه أعضاء مجلس الشعب خلال الجلسة التي عقدت بالأمس الكثير من الاستفسارات والتساؤلات حول سرقة ونهب الآثار السورية التي يتم بيعها في المزادات العلنية بأبخس الأثمان مطالبين بأن يكون هناك إجراءات فورية ورادعة لكل من يساهم في سرقة الحضارة والتراث السوري متسائلين عن أداء الوزارتين خلال الأزمة الراهنة وجهودهما للحفاظ على الآثار وحماية التراث الوطني وتطوير الخطاب الثقافي وتنشيط السياحة وتحسين الخدمات الفندقية داخل المنشآت السياحية.

وزير الثقافة عصام خليل قال: إن درة الآثار السورية في الحفظ والصون وأن ما تقوم به العصابات الإرهابية من تنقيب جائر على الآثار السورية يؤكد أن هناك مؤامرة لطمس المعالم الحضارية في سورية.

وخلال الجلسة تركزت مداخلات الأعضاء حول ضرورة الاهتمام بثقافة الطفل وحماية الآثار وتنشيط السياحة الداخلية وإلى ضرورة مراقبة دور النشر والكتب التي تسوقها حفاظاً على الثقافة والهوية الوطنية، في حين طالب آخرون بتطوير الخطاب الثقافي في مواجهة المشروع الإرهابي التكفيري من خلال التركيز على المصطلحات والمفاهيم والاستفادة من وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

وإلى ضرورة العمل على توسيع المركز الثقافي العربي في مدينة جبلة لكثرة مرتاديه وتفعيل المدرج الأثري في المدينة ليقوم برسالته الحضارية والثقافية والتركيز على ثقافة الطفل وإعداده وطنياً وروحياً وإنسانياً كما أكد البعض ضرورة التنسيق بين وزارات التربية والإعلام والثقافة والأوقاف لتطوير الخطاب الثقافي باعتبار الثقافة قضية مجتمعية تهم جميع الشرائح ومراجعة الكتب والمناهج المدرسية.

وإلى ضرورة تنسيق الجهود مع المنظمات الدولية لمتابعة الآثار المسروقة من التنظيمات الإرهابية المسلحة واستعادتها وتعزيز جهود الوزارة للتصدي للإشاعات والتضليل الإعلامي الذي تتعرض له سورية من عدد من وسائل الإعلام المغرضة.

ودعا عضو مجلس الشعب محمد بخيت إلى تشكيل لجنة لإعادة النظر بواقع المراكز الثقافية في محافظة ريف دمشق ومدى التزامها بتنفيذ البرامج الثقافية وإلى ضرورة إسهام جميع المؤسسات والوزارات في التصدي للمشروع الوهابي الإرهابي الأسود الذي استهدف البشر والحجر.

من جهة أخرى أشار البعض إلى أهمية التشدد على الأسعار في المنشآت السياحية ومراقبة الخدمات المقدمة فيها، وإلى ضرورة إيجاد منهج ثقافي موحد بين جميع الوزارات وتنسيق الجهود لمواجهة الأفكار الهدامة للمجتمع والغريبة عن ثقافته وتراثه وقيمه وإلى ضرورة إعطاء دور أكبر للمثقفين في مشروع المصالحة الوطنية وإشراكهم في الحياة الثقافية والتوعوية للأجيال والناشئة، مطالباً برفع دعاوى قانونية بحق كل من يتاجر بالآثار السورية أو يقوم بتهريبها إلى خارج الوطن.

قال رداً على أعضاء المجلس: إن وزارة الثقافة ليست وحدها المعنية بإنتاج مشروع ثقافي وطني وإنما هي من يمتلك الأدوات الثقافية لخدمة الفعل الثقافي المجتمعي العام، موضحاً أن الوزارة ليست معنية بمنح إجازات طباعة الكتب وتداولها في الأسواق وهذا الأمر هو من صلب عمل وزارة الإعلام لكن الرقابة بمفهومها التحصيني تنصرف على جميع الوزارات والمؤسسات العامة والأهلية.

بدوره أكد وزير السياحة بشر يازجي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الوزارة تسعى لتفعيل السياحة والمساهمة في رفد خزينة الدولة بالقطع الأجنبي من خلال خطوات عديدة في مجال الاستثمار والترويج والتخطيط والتأهيل والتدريب.

وأكد يازجي أنه تم وضع الدراسات اللازمة وبالتعاون مع وزارة الإسكان لجهة حل قضايا الأراضي المستملكة في الساحل السوري والتي هي عالقة منذ نحو ٣٨ سنة.

وقال: إن لقاءنا مع أعضاء مجلس الشعب يصوب ويطور عمل وزارة السياحة من خلال الطروحات التي تقدم بها الأعضاء والتي تركزت حول موضوع شرح ما طرحته الوزارة في موضوع الاستملاك وتحقيق الغاية التي تم الاستملاك من أجلها وهي التطوير فيما يخدم المواطن والدولة لافتاً إلى أنه تم التطرق إلى مشاريع السياحة الداخلية والشعبية وما تم العمل عليه من خطوات في مجال الترويج والاستثمارات وخاصة أن الوزارة اليوم تعد لملتقى مميز وجاذب جداً للاستثمار السياحي.

واعتبر الوزير أن ما تم التطرق له عن موضوع المنشات السياحية يأتي في صميم عمل الوزارة مشيراً إلى أن طموحنا كبير في تحقيق ما نصبو إليه من تحد لتكون الوزارة رافداً لخزينة الدولة ولاسيما السياحة الداخلية والتي نعتبرها اليوم تشبه الصناعة المحلية كما يتم اتخاذ عدة خطوات في مجال السياحة الدينية وتنشيط هذا القطاع.

وأضاف: نسير اليوم على عدة محاور أولها وضع خطة ترويجية جديدة بالتعاون مع الإعلام تستهدف الغاية من السياحة والترويج السياحي في هذا الوقت ونحن اليوم من خلال الترويج السياحي يتم الترويج للاستثمار السياحي وليس الترويج اليوم لجذب السواح من خارج القطر لأن الغاية للترويج اختلفت وخاصة أننا نقيم أيام سياحية حول العالم اليوم نحن نعد لمبادرة مهمة جداً تستهدف جذب قطع أجنبي في هذا الوقت. كما نعد لفواصل إعلانية تشمل جميع المواقع السياحية في سورية بعد أن أتممنا إعداد الخريطة السياحية السورية كقاعدة بيانات يتم اليوم تغطيتها وتسليط الضوء عليها خلال المرحلة القادم أو من أجل خلق أماكن ترتادها العائلة السورية وخاصة لذوي الدخل المحدود.

> **خليل: الآثار السورية في الحفظ والصون**
>
> **يازجي: حل مشكلة استملاكات الساحل وتفعيل السياحة داخلياً**